

باب

الوقف الذي لا يجوز

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على الناس ان الوقف باطل والارض على ملك الواقف وان مات فهي ميراث بين ورثته وكذلك لو قال على بنى آدم فالوقف باطل وكذلك ان قال صدقة موقوفة على أهل بغداد أو على قریش أو على العرب أو على العجم فالوقف باطل وكذلك ان قال صدقة موقوفة على بنى هاشم أو على مضر أو على ربيعة أو على بنى شيبان أو على بنى تمیم أو على الرجال أو على النساء أو على الصبيان فالوقف باطل وكذلك لو قال صدقة موقوفة على الموالي فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمى أو على العميان أو على العوران فالوقف باطل من قبل أن هذا الوقف للفقير والغنى ولا يحصون وكذلك لو قال على قراء القرآن أو على الفقهاء أو قال على أصحاب الحديث أو قال على الشعراء فالوقف باطل قلت فلم لا يكون الوقف جائزا وتكون الغلة للمساكين قال من قبل أنه لم يقصد بها المساكين قلت أفليس قد قلت انه اذا قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على ولد زيد ولم يكن لزيد ولد ان الغلة تكون للمساكين فان حدث لزيد ولد ردت الغلة اليهم قال بلى هذا على ما قلنا من قبل أن زيدا رجل بعينه فالوقف على ولده جائز ان كان له ولد كانت الغلة لهم وان لم يكن له ولد كانت للمساكين فان حدث له ولد رددنا الغلة اليهم وهذا الذي سمي أهل بغداد وقریش أو العجم أو الموالي هم موجودون ولكن يدخل فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون ولا يحاط بهم فلذلك بطل الوقف عليهم قلت فان قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على أهل بغداد فاذا انقرضوا كانت وقفا على المساكين قال الوقف باطل من قبل أن أهل بغداد لا انقرضون وليس يكون للمساكين الا بعد انقراضهم وكذلك لو قال على المسلمين كان باطلا قلت أرأيت اذا قال صدقة موقوفة انه لم يقصد به الا الى المساكين فيكون

مطلب

الوقف على أهل
بغداد أو على
المسلمين باطل

لهم ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أن يمحج عنى
 بغلتها أبدا في كل سنة أو يعزى بها عنى أبدا أليس ذلك على ما قال أوقاف على أن
 يقضى دينى الذى على قال ليس هذا مثل قوله وقف على الموالى هذا مما
 لا يجوز الوقف عليهم ولا الوصية لهم قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي
 هذه صدقة موقوفة على زيد أو على قرابتي ما السبيل في غلتها وما الذى يجب في
 ذلك وقد مات الواقف قال الوقف باطل قلت فلم لا تجعلها لزيد أو لقرابته
 قال من قبل أنه جعل ذلك على الشك فلم يجعله لواحد منهما بعينه دون الآخر
 ولا يجوز أن يجعله لهما وقد أفرد أحدهما بذلك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة
 أبدا على زيد أو عمرو ومن بعد ذلك فهو وقف على المساكين فان هذا الوقف
 باطل عندى من قبل أنه لم يجعله لاحدهما دون الآخر ولم يجعله للمساكين الا من
 بعد موت من يجب الوقفه قلت أرأيت الرجل اذا قال قد جعلت أرضي
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على كذا وعلى كذا فسمى وجوها على أنه
 بالخيار في ابطال هذا متى رأيت قال الوقف باطل لا يجوز قلت ولم ذلك
 قال من قبل أنه اشترط الخيار في ذلك لنفسه فكانت الارض على ملكه على
 حالها ولم تخرج عن ملكه ولم يزل ملكه عنها ألا ترى أن الرجل اذا باع شياً
 على أنه فيه بالخيار ان ملكه ذلك على حاله لم يزل وان المشتري لو قبضه فتلف
 في يده كان على المشتري قيمة ذلك من قبل أن الشروط في الوقف جائزة فلما كانت
 الشروط في الوقف جائزة كان اشترط الواقف أنه بالخيار في ذلك ابطالا للوقف ولم
 يكن ذلك وقفا مبتوتاً لا (١) مثنوية فيه ألا ترى أن وقوف أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم جارية على وجه الدهر الى اليوم ولم يبطلها أحد وقد قال عامتهم في
 وقوفهم أبنا حتى يرثها الله الذى له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين
 وكل وقف لا يكون على هذه السبيل فهو باطل قلت أرأيت ان قال قد جعلت

(١) المثنوية بفتح المم وسكون المثناة وفتح النون وكسر الواو وتشديد التحتية الاستثناء

كذا في كتب اللغة كتبه مصححه

أرضى هذه صدقة موقوفة على أن لا يخرجها من الوقف الى غيره أو قال ازالها
 عن الوقف الى غيره أو قال على أن لا ردها عن سبيل الوقف أو على ان لا أن
 أبيعها وأتصدق بغيرها أو على أن لا أن أهيا أو أتصدق بها على من شئت وأملكه
 اياها أو قال على أن أرهنها متى بداني وأخرجها عن حال الوقف **قال** هذا
 كله ما يبطل الوقف **قلت** أرأيت ان قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة
 لله عز وجل سنة أو يوما أو شهرا **قال** هذا الوقف باطل **قلت** فلم قلت هذا
قال من قبل أن قوله سنة أو شهرا أو يوما ولم يزد على هذا فلم يجعله مؤبدا
قلت فان قال صدقة موقوفة سنة على أنها بعد السنة خارجة عن هذا الوقف
 أو على أنها بعد السنة مطلقة أو قال على أنها بعد انقضاء هذه السنة ملك لفلان
 أو قال حبة لفلان أو ما أشبه ذلك ونحوه (١) كان هذا ابطالا للوقف ألا ترى أنه
 لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان في حياته ان الوقف جائز وتكون
 الغلة لفلان أيام حياته فإذا توفي كانت الغلة للساكنين (٢) **قلت** وكذلك لو قال
 صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان ولم يقل في حياته ان الوقف جائز
 وتكون غلة ذلك لفلان مادام حيا فإذا مات كانت الغلة للساكنين به - وله صدقة
 موقوفة لله عز وجل أبدا **قلت** فان قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة
 بعد وفاتي على فلان سنة **قال** فالوقف باطل **قلت** فلم لا يجعل ذلك لفلان حياته
قال ان كان ذلك منه على سبيل الوصية فهو جائز من الثلث فإذا مات فلان رجعت
 الارض الى ورثة الواقف **قلت** فهل له الرجوع في ذلك مادام حيا **قال** نعم
قلت فان قال موقوفة على فلان بعد وفاتي سنة **قال** تكون غلتها لفلان
 على ما قال سنة ثم ترجع الى الورثة لأنه لم يقل ههنا صدقة موقوفة مؤبدة **قلت**
 وسواء كان ذلك في صحته أو في مرضه **قال** نعم ما كان على سبيل الوصية فهو
 في الصحة والمرض سواء **قلت** فان قال اذا كان عند فأرضى هذه صدقة موقوفة

مطلب
 لو وقف سنة
 أو شهرا لا يجوز

(١) لعله قال هذا ابطال الخ فان هذا محل الجواب (٢) قلت هذه لعلها من المجيب
 لعدم جواب لها كتبه مصححه

مطلب
إضافة الوقف
وتعليقه بشرط
يبطله

قال الوقف باطل لأنه لم يجعلها الساعة وقفا وإنما جعلها وقفا غدا وغده هو على غاية (١) وكذلك إذا قال إذا جاء رأس الشهر أوقال إذا جاء الحول فارضى هذه صدقة موقوفة قال هذا كله باطل ولا تكون الأرض وقفا (٢) وكذلك لو قال إذا قدم فلان فارضى هذه صدقة موقوفة أوقال إذا كتبت فلانا أوقال إذا تزوجت فلانة فارضى هذه صدقة موقوفة قال الوقف باطل من قبل أنه جعلها وقفا على غاية ألا ترى أن له أن يبيعها وأن يخرجها عن ملكه قبل الوقت ألا ترى أنه لو قال لعبيد أنت حر رأس الشهر أن له أن يبيعه وأن يخرج عن ملكه قبل رأس الشهر لأنه لم يبد عتقه وكذلك الوقف مالم يبدته كان باطلا (٣) ولو قال إذا كتبت فلانا فارضى صدقة أوقال إذا قدم فلان أوقال إذا دخلت هذه الدار فارضى هذه صدقة قال هذا يلزمه وهذا بمنزلة البين والنذر فإذا فعل شيئا من ذلك وجب عليه أن يتصدق بالأرض ولا يكون وقفا وفي الباب الأول وإنما جعلها صدقة موقوفة فالوقف لا يكون على حلف وإنما يكون الوقف جائزا إذا كان مبتوتا لم يكن له إخراج من حال الوقف فإذا كان له إخراج من حال الوقف لم يكن وقفا ألا ترى أنه لو قال لرجل إذا جاء غد فهذا العبد هبة لك أوقال صدقة عليك إن الهبة والصدقة باطل والعبد لمولاه على حاله قلت وكذلك إن كان سلمه إليه في هذه الهبة والصدقة قال الصدقة والهبة في ذلك باطل سلمه إليه وقبضه أو لم يقبضه قلت فإن قال أرى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل سنة ثم هي من بعد السنة مطلقة سنة ثم تكون بعد ذلك سنة موقوفة وسنة راجعة إلى ملكي قال الوقف باطل قلت فإن قال على أن أصلها لي أوقال على أن أصلها ملك لي قال هما سواء ولا يكون وقفا فإن قال هي صدقة موقوفة إن شاء فلان وقال فلان قد شئت أوقال إن هويت أو رضيت فقال فلان قد رضيت أوقال قد هويت فالوقف باطل قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة

(١) لعل قلت هنا سقطت من قلم الناسخ لمجيء جوا بها بعد (٢) لعل هنا لفظ قلت ساقط

(٣) لعل الناسخ أسقط هنا قلت كتبه مصححه

على أن فلانا في ذلك بالخيار يوما أو ثلاثة أيام أو قال شهرا قال الوقف باطل من قبل أن اشتراطه الخيار لغيره اشتراطه لنفسه قلت فان قال بعد ذلك قد أبطلت الخيار الذي اشتراطه لفلان قال الوقف في ذلك باطل لأنه ليس بوقف مبتوت ولا مؤبد قلت فان قال قد أبطلت الخيار الذي قد اشتراطه وجعلتها صدقة موقوفة لله عز وجل قال تكون الساعة موقوفة بهذا الكلام الاخير قلت فان قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أن لفلان أن يبطل ذلك أو قال على أن لورثتي أن يبطلوا ذلك أو قال على أن لهم أن يبيعوا ذلك وينفقوا عنها قال الوقف باطل قلت أرأيت ان قال ان برثت من مرضى هذا أو قال ان برئ ابني فلان من مرضه هذا أو قال ان قدم ابني فلان من سفره فارضى هذه صدقة موقوفة قال هذا كله باطل ولا تكون الارض وقفا قلت فان قال ان اشتريت هذه الارض فهي صدقة موقوفة فاشتراها قال لا تكون وقفا قلت فان قال ان كانت دار كذا وكذا في ملكي فهي صدقة موقوفة قال ان كانت في ملكه في الوقت الذي قال هذا القول فهي صدقة موقوفة قلت أرأيت رجلا وقف أرضا لغيره على وجوه سماها ثم ملك الارض قال لا تكون وقفا قلت فان قال قد جعلت أرض فلان صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء المسلمين فبلغ صاحب الارض ذلك فقال قد أجزت ما صنعته فلان في أرضي قال تكون وقفا قلت وكذلك لو قال قد جعلتها وقفا على قوم باعيانهم ومن بعدهم على المساكين فاجاز صاحب الارض ذلك قال هو جائز وتصير الارض وقفا على الوجوه التي سبلها وهي وقف من قبل مالكها واليه ولايتها قلت أرأيت رجلا جعل داره مسجدا وبناه وأشهد على ذلك على أن له ابطاله أو على أن له أن يبيعه قال اشتراطه هذا في المسجد باطل لا يجوز قلت فما الفرق بين المسجد وبين الوقف وكلاهما انما يطلب بهما ما عند الله تعالى قال ألا ترى الوقوف أن الشروط فيها جائزة وعلى هذا جرى الامر فيها على أن له أن يدخل فيها من رأى ويخرج من شاء ويزيد من شاء وينقص من شاء وتكون وقفا على قوم عشر سنين ثم تكون بعد العشر سنين

مص
وقف ملك الغير ثم
أجاز المالك جاز

مطلب
جعل داره مسجدا
ثم شرط ابطاله
لا يصح شرطه

وقفنا على قوم آخرين أن هذا كله جائز في الوقف وان المساجد ليست على هذا
ولو أن رجلا بنى مسجدا لأهل محلة وقال قد جعلته لأهل هذه المحلة خاصة كان
من جاء من المسلمين من غير أهل تلك المحلة أن يصلى فيه فالاشتراط في المساجد
لم يجوزه أحد فهذا الفرق بينهما
